الفصل الرابع

مستقبل الرجل الصناعي

اتفقت المراجعات التقريظية على أن كتاب نهاية الرجل الاقتصادي The End of Economic Man دَفع الشاب درَكَر إلى الواجهة بوصفه معلقاً اجتماعياً، فكانت إحدى نتائج شهرته المُتزايدة دعوة تلقاها من الناشر الشهير هنري لوس Henry Luce ليعمل مستشاراً في رئاسة تحرير عدد الذكرى السنوية العاشرة لمجلة فورشن Fortune. تخلى درَكَر بعد انتهاء مهمته عن عرض لوس السخي للانضمام إلى الهيئة الدائمة لمجلتي تايم Time ولايف Life وقاوم مغريات راتب الشركة ومتمماته الرائعة لأنه رأى أن العمل ضمن ثقافة لوس النمطية سوف يقضي على استقلاله الفكري[1].

بَيْد أن شهرته المتزايدة فتحت له باب فرص التعليم أيضاً، وقَبِلَ وظائف تعليمية في كليتين صغيرتين تحظيان باعتبار كبير هما كليّتي سارة لورنس Sarah Lawrence وَبينينغتون Bennington ولكن الالتزام التام بدوام كامل في البيئة الأكاديمية كان خلافاً لمزاج وفطرة أنشطته المهنية ذات الوجوه المتعددة[2].

1. ب. ف. درَكَر، مغامرات متفرج (نيويورك: هاربركولينز، 1978، طبعة معادة، نيويورك: هاربركولينز، 1991) ص 223 ـ 224 (الصفحات الذكورة مأخوذة من الطبعة الأصلية).
2. درَكَر، مغامرات متفرج ص 256، 78 .

obeikandl.com

أوقف اندلاع الحرب العالمية الثانية كل فكرة لتخطيط مسيرة طويلة الأمد. غير أن الأعمال العدوانية لم تتدخل في أنشطته المختلفة من تعليم وإلقاء محاضرات وكتابات غير ملتزمة برَبِّ عمل واستمرت تشغل القسم الأعظم من وقته. وكأن هذه الأنشطة المهنية الثلاثة لم تكن تكفي درَكَر إذ وجد وقتاً ليعمل مستشاراً للجيش في دراسات إنتاجية عديدة، وأكمل عام 1942 كتابه الكبير الثاني مستقبل الرجل الصناعي The Future of Industrial Man أيضاً.

ردد الكتاب الجديد أيضاً صدى انزعاج درَكَر الروحي من الحضارة الغربية وإخفاقات الحركة الصناعية الحديثة التي تناولها كتاب نهاية الرجل الاقتصادي The End of Economic Man ولقد أزعجه عدم حدوث تقدم في المجال الاجتماعي والسياسي مشابه للتقدم المادي الذي استمر قرنين دونما انقطاع، وأن الدول المتطورة ـ على الرغم من كل تقدمها التكنولوجي ـ لم تخلق مجتمعاً يؤدي حق وظائفه، وكان هذا الفشل هو السبب الرئيس للأزمة التي واجهتها في العصر الحديث. كتب درَكَر في كتابه مستقبل الرجل الصناعي The Future of Industrial Man: «ينبغي أن يكون للإنسان في حياته السياسية والاجتماعية مجتمعاً مؤدياً لوظائفه، كما الهواء الذي يتنفسه في حياته البيولوجية. غير أن حقيقة وجوب أن يكون للإنسان مجتمعاً لا تعني بالضرورة أن هذا المجتمع موجود، وليس هناك من أحد يسمّي الكتل البشرية المرتعدة والتي تفر مذعورة عند غرق السفينة مجتمعاً»[3].

إن وجود الأداء الصناعي جنباً إلى جنب مع التراجع السياسي يمثل عدم تلاؤم عزاه درَكَر إلى حقيقة أن القيادات النخبة في بلدان العالم الغربي المتطورة كانت تقف عند ثقافة مِرْكانتيلِيَّة لم تكونا ذات منهجية قبلُ صناعية فحسب بل مضادةٍ للصناعة على وجه الخصوص في روحها. وبما أن هذه

3. ب. ف. درَكَر، مستقبل الرجل الصناعي (نيويورك: جون ديه، 1942)، ص 22.

القيادات حاولت أن تعزز المفهوم القديم للرجل الاقتصادي وأن تتجاهل الحاجة إلى بنية تحتية جديدة لدعم المجتمع الصناعي الجديد، فإنه اتهمها بالقيادة الغثة إذ كانت تحاول وضع العصي في عجلات التغيير الراسخ من خلال الدفاع عن الأمر الواقع. وقد اختص مثل هذه القيادات النخبة الوطنية على وجه التحديد بوصف أعيان الأرض في إنكلترا، وصغار البورجوازيين في فرنسا، ومُلاك الأرض البروسيّونث في ألمانيا ومُزارعي جيفرسن Jefferson في الولايات المتحدة.

ركز درَكَر ـ من أجل تصوير فرضيته الجدلية ـ على كيفية فشل الدول القومية في دمج عوامل الاستمرار والتغيير، وهو أمر سوف يطبقه فيما بعد على مؤسسات الأعمال. كان تركيزه في كتاب مستقبل الرجل الصناعي The Future of Industrial Man على ما وجد أنهما المطلبين الضروريين لمجتمع فاعل: (1) الاعتراف بالشركة الكبيرة ذات الاستقلال الذاتي كمؤسسة اجتماعية ممثلة للمجتمع و(2) حاجة إدارة الشركة إلى تبرير شرعيتها كعضو حكومي. وقد تطرق ـ بشكل مساير تماماً لهذا المطلب من أجل تبرير شرعية التأسيس ـ إلى موضوع مسؤولية الشركة في تزويد العامل بالمكانة والوظيفة.

منشأة الأعمال ذات الاستقلال الذاتي

لم يكن درَكَر أول من عرَّف الهيمنة الاقتصادية وتشعبات قوة الشركة الكبيرة، إلا أن من المثير للجدل أن يكون أول من سبر أغوار الصفات غير الاقتصادية الداخلة في جوهرها وتفقد كيفية ارتباطها بالمجتمع الأكبر منها ومساهمتها فيه، وذلك في مجال اعتبارها المؤسسة التي تحتل مركز الوسط من الصناعة الحديثة. الشركة الكبيرة الحديثة في نظر درَكَر ظاهرة مؤسسية فريدة تختلف عن أية منظمة اجتماعية أو سياسية من الماضي، ومن علامات هذا التفرّد أنها كانت طوال السنوات الأربعمائة الماضية أول مؤسسة مستقلة ذاتياً تظهر بشكل قوي يكفي لإضعاف السيادة المطلقة للدولة القومية.

انعكس استقلال الشركة عن رقابة الحكومة المركزية الكاملة في دورها الجوهري في تخصيص الموارد الاقتصادية باعتبارها مصدراً مهيمناً للتشغيل وقاعدة اقتصادية لبنية تحتية تكمل منشآت الأعمال الصغيرة. الأمر الذي وجده درَكَر على وجه الخصوص مذهلاً في هذا النمو الحديث للقوة الاقتصادية الخاصة هو أن عدداً قليلاً من الناس يقرّون بأن الشركة الحديثة هي أكثر الابتكارات المؤسساتية أهمية في الأزمنة الحديثة وأن المذهل بنفس الدرجة هو أن أحداً في نهاية المطاف لم يعتبر أن تفقد عناصرها التي تتكون منها موضوعاً محترَماً للبحث العلمي.

كانت الشركة العملاقة الحديثة ـ فيما يراه درَكَر ـ أكثر من حدث تاريخي سريع الزوال، بل هي رمز مؤسساتي رئيس لنظام اجتماعي جديد، وأضاف أن للشركة أهمية بالغة في بقاء المجتمع المعاصر، وأنها لو لم تكن موجودة على الشكل الراهن لتبَدَّت على هيئة أخرى. التعقيدات التكنولوجية وحاجات التوزيع المعقدة في الاقتصاد المتطور تتطلب نوعاً من سلطة تنظيمية مستقلة منفصلة عن التدخل البيروقراطي ورقابة الدولة الاعتباطية.

كانت حاجة الشركة لبُنية تتميز باستقلال ذاتي وتتمتع بقوة كافية ومعرفة مناسبة للقيام بواجباتها أمراً مقضياً، ولم يكن هذا يعني أن تعمل كآلة تؤدي عملها بصورة تلقائية، فهي ـ بحكم حجمها وتعقيدها الكبيرين ـ تتطلب أيضاً هيئة قيادة مستقلة لتوجيهها وتنسيقها. وبالنتيجة فإن هذه الإدارة المحترفة التي تتمتع بالسلطة دون صفة مميَّزة «أصبحت السلطة الحاسمة والممثلة في النظام الصناعي»[4]. اعتبر درَكَر أن أولى ابتكارات الحضارة الصناعية الرئيسة هي الشركة التي تتمتع بالاستقلال الذاتي، وأن ثاني الابتكارات هي الإدارة المحترفة بصفتها الوحدة التي تتحكم بها. رأى درَكَر نفسه، في مجال تعريف أهمية استقلال الشركة الذاتي والتأكيد عليه وفي النخبة الإدارية كمُنظِّرٍ سياسي

4. درَكَر، الرجل الصناعي، ص 74.

لا مبالٍ تمركز اهتمامه بصورة رئيسة على تشعبات التغيير الثقافي، ولم يكن يُفكِّر في ذلك الوقت باستنباط نظرية الإدارة أو توصيف الممارسات التنفيذية.

حظِيَت مشكلة شرعية الشركة وتقديم مكانة ووظيفة للعامل باهتمام درَكَر الخاص أثناء وضع كتابه مستقبل الرجل الصناعي The Future of Industrial Man، إذ أصر على أن الفشل في التصدي لمواطن الضعف في هذه النواحي التنظيمية الدستورية والإنسانية يُضعِف الشركات ويجعل البحث عن مجتمع حر متماسك أمراً متعذراً، وسمّى هاتين الناحيتين مناطق ظلْمة تحتاجان إلى ضوء فلسفي وتفهم اجتماعي لتفادي تهديد المسؤولية الإدارية والنجاة من سوء استخدام قوة الشركة.

شعر درَكَر بالأهمية الكبيرة لمناقشة بعض عيوب الشركات من وجهة نظر دستورية وبنيوية أثناء معالجة موضوع إدارة الشركة كواحد من الحدود الفكرية أكثر منه تخصصاً أكاديمياً محتملاً.

شرعية الشركة

كان منطلق درَكَر في تحليل موضوع شرعية الشركة هو تراكم القوة الهائل من قِبَل منشآت العمل العملاقة في القرن العشرين، وألمح ـ في إقراره بتأثير القوة الاقتصادية غير المسبوق لشركات الأعمال العملاقة ـ إلى أن شركات الأعمال الرائدة تمتلك أصولاً مالية أكبر من معظم الهيئات السياسية، بيْدَ أنه كان أكثر اهتماماً بعوامل الجودة الأكثر خفية والأقل وضوحاً لأثر الشركة على الرخاء الاجتماعي العام والتحكم به.

طرح درَكَر عدداً من الأسئلة الرئيسية للنقاش منطلِقاً من المقدمة المنطقية القائلة إن «أية قوة اجتماعية لا تتمكن من الاستمرار إلا إذا كانت قوة شرعية»[5]، ومن هذه الأسئلة: هل كانت قوة الشركة شرعية أم قوة دون

5. درَكَر، الرجل الصناعي، ص 128.

سلطة مجتمعية إجماعية مقبولة؟ هل خلت من المعتقدات والقيم الثقافية؟ هل أيدت الغاية تبرر الوسيلة؟ هل تغاضت عن المبدأ الأخلاقي في أن الحق فوق القوة؟ وجد درَكَر أن الأجوبة على هذه الأسئلة وغيرها لم تكن مُرْضية في تبرير القوة الهائلة التي تمتعت بها مؤسسات صناعية ومالية كبرى.

حاكمية الشركة

قبل حوالي عشرة أعوام من نشر كتاب مستقبل الرجل الصناعي The Future of Industrial Man عبَّر كالفن كوليدج Calvin Coolidge بثقة عن القناعة الإيديولوجية بأن «مهنة أمريكا هي الأعمال»[6]. تعود جذور الولايات المتحدة كحضارة أعمال إلى علم الأخلاق المتزمت الذي يقدِّس العمل ويفترض وجود المبدأ الاقتصادي الكلاسيكي للرجل الاقتصادي ويضع في المقدمة الرأي الداروينى الاجتماعي للفردية الصارمة. اعتبرت المؤسساتُ السياسية ومؤسساتُ الأعمال المفاهيمَ الثلاثة كلها بمثابة أدوات إيمان، فأفسحت بذلك مجالاً ضيّقاً لاستقصاء تحليلي لمنشأة العمل كمؤسسة اجتماعية قادرة على البقاء. أرجَع درَكَر نقص الاعتراف العلمي بالشركة إلى المفهوم السياسي للسيادة الوطنية، ولم يكن في ظل ذلك المفهوم من سبب كبير لسبر أغوار سلطة التنظيمات الوسيطة للدولة.

خشي درَكَر من أن يؤدي فشل إدارة الشركة في مواجهة مشكلة الشرعية إلى بديل استبدادي تكون فيه الدولة هي الهيئة الرقابية الوحيدة. كذلك وإذا رفضت الرأسمالية الإدارية التحدي الفلسفي لتبرير قوة الشركة، كان ذلك اعترافاً ضمنياً بأن قوة شركة الأعمال فاسدة وغير نقيَّة، وحينئذ سوف تسمح الرأسمالية المعاصرة للمجتمع بالتفسخ إلى عالم هوبيسيانيج يكون فيه الجميع

6. و. ج. بومول وَ أ. سز بليندر، الاقتصاديات الكبرى: المبادئ والسياسات، (أورلاندو: هاركورت بريس، 1979، ص 35 .

حرباً على الجميع ـ وهذا أمر على الغالب في مثل سوء النظام الاستبدادي ـ بدلاً من خلق مجتمع صناعي حر فاعل.

تفسيرات القوة

تناول درَكَر واجب شرح قوة الشركة من منظورين أساسيين؛ نظرية القوة السياسية التقليدية والتفسيرات المعاصرة، حيث بيَّن فيما يتعلق بالنظرية السياسية المعاصرة أن العقيدة المركزية للحضارة الغربية قائمة على أن تبرير القوة ممكن من خلال صيغة مقبولة للقبول الديني أو الدنيوي.

استنتج درَكَر من خلال مسح تاريخي شامل عدداً من المبادئ الرئيسة والخطوط العريضة المفترضة، أولها أن القوة التي لم تُستمَد من القبول الاجتماعي غير شرعية، وثانيها أن القوة غير الشرعية عجزت عن فرز حكام حكماء طيبين، وثالثها أن الإجبار والقهر لم يبنيا مجتمعاً حراً، ورابعها أن خلق مجتمع شرعي اعتمد على قبول القيم الجوهرية التي يدركها العقل. كانت هذه القيم أو المعتقدات ـ في حال الحضارة الغربية ـ إيماناً بإله واحد وَمسؤولية فردية تجاه سلطة سامية عليا وَقانون طبيعي. وخامسها أن من الوهم افتراض إمكانية إضفاء الشرعية على القوة في ظروف دقيقة وَمُطلقة، وأن معناها في عالم الشؤون العملية لا يمكن إلا أن يكون تقديرياً.

تفحَّص درَكَر ـ إلى جانب العلاقة بين القوة والشرعية ضمن إطار العلم السياسي ـ تفسيرين معاصرين رئيسين: (1) فرضية جيمس بيرنهام James Burnham عن الثورة الإدارية[7] و(2) ديموقراطية المساهم الذي أكَّد على أن حملة الأسهم الذين يدلون بأصواتهم من خلال نواب عنهم يفوضون حقوق ملكيتهم إلى مدراء محترفين.

الثورة الإدارية. قدم كتاب بيرنهام الثورة الإدارية The Managerial

7. ج. بيرنهام، الثورة الإدارية، (نيويورك: جون ديه، 1941).

Revolution (1941) فرضية بأن التغيير التكنولوجي والصناعي المتقدِّم في الماضي القريب خلق في كل بلدان العالم المتطور نخبة حاكمة جديدة من المدراء المحترفين. أقام بيرنهام الماركسي السابق فرضيته على نظرية الحتمية التاريخية، ورأى أن الثورة الإدارية هي مرحلة ضرورية في عملية التطوير الاقتصادية. لم تكن ثمة حاجة حقيقية للبحث عن الجذور الشرعية للشركة ومصادر سلطتها لأن قوىً تاريخية جدلية لا ترحم قضت بخلق الشركة الكبيرة ونخبتها الحاكمة من المدراء المحترفين.

وبالاختصار فإن درَكَر رأى أن ماجاء به بيرنهام يساوي تأييد مبدأ الحق للقوة، وذلك في قوله: «إن الحكم الواقعي يخترع تبريره الإيديولوجي بنجاح»[8]. وغني عن القول إن هذا التفسير الآلي لم يفِ بالمعايير المذكورة سابقاً عن القوة الشرعية في الفلسفة الغربية.

ديموقراطية المساهم. إن الأساس المنطقي لديموقراطية المساهمين، وتفويض المدراء المحترفين بالقوة من قبل نواب أصحاب الأسهم تمثل في فكر درَكَر حجةً ضعيفةً في الدفاع عن شرعية الشركة، وهو يسلّم بوجود بعض الحق للملكية كمصدر للشرعية عندما تكون معظم الأسهم بحوزة مالك واحد، إلا أنه لم يعد بمقدور المدراء المحترفين الذين يمتلكون قسماً صغيراً من الأسهم أن يدَّعوا بالملكية كمصدر للسلطة التي يستمدون منها قوتهم وذلك بعد فصل الملكية عن الرقابة عند حلول نهاية القرن.

يرى درَكَر «أن التنازل عن حقوق الملكية الخاصة كأساس للقوة الاجتماعية هي جوهر التغيير المؤسساتي في زماننا»[9]، كذلك فإن الرقابة التي استمدّها المدراء من نواب المساهمين كانت ممارسة للطقوس أكثر منها تجسيداً للشرعية. الفصل بين الملكية والرقابة يعني في الحقيقة أن المساهمين

8. درَكَر، الرجل الصناعي، ص 128.
9. درَكَر، الرجل الصناعي، ص 93.

قد تنازلوا بشكل لا رجعة فيه عن حقوقهم كمالكين.

كذلك لم يكن انتخاب أعضاء مجلس الإدارة انعكاساً للقبول الديموقراطي لأن أصحاب الأسهم لم يكونوا مهتمين بعمليات الشركة، بل إن جلَّ اهتمامهم انصب على عائدات الأسهم، وكانوا كمستثمرين سلبيين باعوا أسهمهم إذا لم تعجبهم ريعيَّة الشركة بدلاً من أن يتصرفوا كمُلاك لها. استنتج درَكَر أن ديموقراطية حملة الأسهم كانت وهماً لأن حامل الأسهم أصبح «زائداً عن الحاجة» في مجال الرقابة، إذ تعذَّر عليه أن يستعيد هذه الحقوق بعد أن تخلى عنها، «وهي التي يراها عبئاً عليه ليس إلا، وتعاكس الهدف الذي رمى إليه في تملكه للأسهم»[10].

عدم شرعية الشركة

بعد أن نظر درَكَر باقتضاب في بدايات تبرير القوة النظري من قبل علماء السياسة الغربيين وتفسيرات المحللين المعاصرين الشائعة، استنتج أنه «لاتوجد شرعية مطلقة»[11]. كان أحد أسباب عبَثيَّة وضع اختبار عالمي لشرعية قوة الشركة هو استحالة التحام المفهوم بالعرف والعادة في كل مجتمع. كتب درَكَر في بيان نسبية الشرعية المطلقة: «قد تكون القوة شرعية فقط في علاقتها مع الاعتقاد الاجتماعي الرئيس، فالذي يشكل [الشرعية] هو سؤال يجب أن يأت الجواب عليه في إطار مجتمع معيّن ومعتقداته السياسية»[12].

الشرعية المطلقة موقع فلسفي غير منيع، كما أكَّد درَكَر، ولذلك فليس من سبب لترك الحاجة إلى تفهّم قوة الإدارة وسلطتها. القوة اللاشرعية هي، كما أكد، سبب الأزمات الجذري في المجتمع الصناعي، وإحدى خطوات

10. درَكَر، الرجل الصناعي، ص 81.
11. درَكَر، الرجل الصناعي، ص 34.
12. درَكَر، الرجل الصناعي، ص 34 ـ 35.

فهم هذه القوة تكمن في إدراك وجوب أن تتكيف مع نظام القيَم في المجتمع. وبالاختصار فإن القوة اللاشرعية هي التي «لاتستمد حقها من معتقدات المجتمع الأساسية»[13]. أضاف درَكَر أن القوة لا تكون مسؤولة ومُساءَلة عندما يتبين أنها لا شرعية، وكتب: «لا يمكن مراقبة القوة اللاشرعية، فهي بطبيعتها خارجة عن نطاق الرقابة، ولايمكن جعلها مسؤولة بسبب عدم وجود معايير للمسؤولية وسلطة نهائية مقبولة من الناحية الاجتماعية لتبريرها، وكل ما لايمكن تبريره لايمكن أن يكون مسؤولاً»[14].

أدرك درَكَر أن مشكلة التحقق من شرعية القوة في منشأة الأعمال الحديثة أصبحت على وجه الخصوص معقدةً ومربِكَةً لأنها يجب أن تبرَّر على ثلاث صُعُدٍ متميزة هي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. تحتاج الشركة إلى قوة اقتصادية من أجل أداء واجباتها الاقتصادية في خلق بضاعة وَعمل وَثروة، وهي كذلك تمتلك القوة السياسية بصورة متلازمة لأنها تتحكم برزق العمال وتضع قواعد الاستخدام وأنظمته، وهي أخيراً تمتلك القوة الاجتماعية بفضل إضفاء مكانة اجتماعية على العمال. إن امتلاك القوة الضرورية لتفعيل هذه النواحي الثلاثة هي أمرٌ، ولكن اللغز الذي حيَّر درَكَر تمثلَ في كيفية تمكُّن الشركة من إيجاد البؤرة والمحل المناسبين للقبول بهذه القوة في هذه النواحي الثلاثة جميعها، وأعرب أيضاً عن تشككه حيال إقامة السلطة التي يتم الإجماع عليها لمثل هذه القوة الكبيرة عندما يتواجد المجتمع في فراغ ثقافي: «بيد أنه لا توجد لدينا من الناحيتين السياسية والاجتماعية حضارة صناعية ولا حياة لمجتمع صناعي ولا نظاماً أو تنظيم صناعيين»[15]. لم يكن درَكَر وحده في حيرته حيال شرعية قوة الشركة، فقد وبَّخ روبيرت دال Robert Dahl أستاذ الحكومة في جامعة يال Yale زملاءه في علم السياسة على

13. درَكَر، الرجل الصناعي، ص 36.
14. درَكَر، الرجل الصناعي، ص 37.
15. درَكَر، الرجل الصناعي، ص 21.

الإخفاق في التعرّف على شأن ما بوصفه مشكلة وترك ذلك لدرَكَر، وهو عالم اجتماعي من خارج المهنة، كي يمسك بزمام فروق فلسفية لا يكاد يدركها أحد»[16].

كان اختبار درَكَر الذي خرج به حول غياب شرعية الشركة هو الاستحالة العملية لإخراج الإدارة عن الرقابة، وبيَّن أن النتيجة الوحيدة الممكنة في ظروف الفصل بين القوة والمُلكية هي إقامة بنية بيروقراطية تتمتع باستدامة ذاتية: «في الشركة الحديثة لاتستمَد القوة الحاسمة التي يتمتع بها المدراء من أحد سوى المدراء أنفسهم، ولا يخضعون لرقابة أحد أو شيء وليسوا مسؤولين أمام أحد»[17].

رفض درَكَر الطرح بأن التلاحم في الهيئة الإدارية سيشكل الجواب المُرْضي وسيضفي شرعية على القوة، وذلك في سياق تأكيده على أن البيروقراطية التي تتمتع باستدامة ذاتية خرْقٌ للعملية الديموقراطية التي تتطلب الحق السياسي في تغيير أي كيان. أكثر النتائج ترَفقاً بالحكم على مثل هذا التلاحم هي أنه «حكم الطغاة النيِّر»، أضف إلى أن ما يظهر إحساناً إلى الذين يمارسون هذه القوة ليس في نظر الذين يرزحون تحت نيرها إلا خيانة مفضوحة. «لا يكمن الجواب على ميكيافيللي Machiavelli في الطغاة المتنورين بل في الحكام الشرعيين»[18] كما يعلن درَكَر بإيجاز بليغ.

لاحظ درَكَر أن الرقابة الإدارية لم تكن نتيجة لانقلاب شرير أو مؤامرة حاقدة، وذلك مع عدم المساس أيضاً باتهامه القوي لإدارة الشركة باللاشرعية، وأعلن أن الأمر «على العكس من ذلك، فلم تكن ثمة مجموعة

16. ر. أ. دال وَ س. ي. ليندبلوم، العلوم السياسية والعلوم الاقتصادية والرفاهية: التخطيط والنظم السياسية الاقتصادية الداخلة في العمليات الاجتماعية الأساسية (نيويورك: هاربركولينز، 1953)، ص 481 .
17. درَكَر، الرجل الصناعي، ص 80.
18. درَكَر، الرجل الصناعي، ص 100.

من الحكام أكثر كفاءة وأمانة وقدرة وتحلٍّ بالضمائر الحية من الإدارات المحترفة للشركات الأمريكية في هذه الأيام»[19]. وبدلاً من اغتصاب القوة كانت ممارستها الإدارية جواباً على البديهية السياسية القديمة بأن الطبيعة تمقت الفراغ الذي نجم في هذه الحالة عن عدم اكتراث أصحاب الأسهم وجهلهم ولا مبالاتهم. كذلك فإن دَرَكَر وجد خيارات قابلة للحياة أثناء دراسته لبدائل عن بنية الشركة الكبيرة.

اعترف دَرَكَر بصراحة بعدم وجود حل لمشكلة شرعية الشركة جاهز بين يديه، وسلَّم بأن هذا شائك ومؤلم لأن على الشركة ـ كما ذكرنا ـ أن تبحث أثناء عملها عن شرعيتها على ثلاثة صُعُد هي الأداء الاقتصادي والرقابة السياسية على الناس وتأمين المكانة الاجتماعية للعمال، وتأمَّل أن المزيد من الدراسات التي يُجْريها علماء السياسة سوف تؤدي إلى تحسين فهم علاقة القوة على هذه الصُّعُد، ولكنه حذَّر من أن المسألة ليست البحث عن جواب مثالي خيالي بل عن جواب ممكن ومقبول.

كان موضوع شرعية الشركة الملازمة لمسؤوليتها الاجتماعية في أداء أنشطتها غير الاقتصادية يؤرق ويعذب دَرَكَر طوال مسيرته المهنية، فقد اقتنع بأن الشركة لو كانت مؤسسة ذات هدف اقتصادي وحيد فقط لما اضطرت إلى إقحام نفسها في شؤون تطوّر العاملين فيها وفي التأثيرات البيئية السلبية التي تُلحِقها بالمجتمع. إن تناول الأمر بهذا الشكل الإداري يساوي وجود شركة معافاة من الناحية الاقتصادية ضمن مجتمع مريض، وهذا وضع مغاير للعيش على المدى الطويل لا يمكن التغاضي عنه.

ألمح دَرَكَر إلى أن مسؤوليات الشركة ليست محدودة بالأداء الاقتصادي وحده رغم أنه يشكل مسؤوليتها الأولى، غير أنه واجه صعوبة في تحديد الصلاحية الدقيقة لأنشطة الشركة غير الاقتصادية التي تعالج شؤون العاملين

19. دَرَكَر، الرجل الصناعي، ص 99.

ونوعية الحياة لهذه الأنشطة، وذلك دونما انتهاك لحرمة الحقوق الشخصية أو اغتصاب لسلطة المؤسسات الأخرى.

إن عدم خروج درَكَر بجواب مقنع لمسألة الشرعية يجب ألا يقلل من قدر جهده الرائد في رفع مقام موضوع حاكمية الشركة إلى مستوى فكري جديد، فهو يستحق الثناء أيضاً على طرح الأسئلة الصحيحة عن معضلة تبرير القوة في مجتمع حرّ ديموقراطي صناعي. لعلَّ أهم الأمور الرئيسية الجوهرية هو أن إدارة الشركة إذا ما تعدَّت وظيفتها الاقتصادية وتصدت لمختلف المشاكل الاجتماعية والسياسية فمن أين تستمد سلطتها؟ وإذا لم تفعل الشركة شيئاً فهل تُتَّهَم بالجشع والأنانية؟ وإذا وسَّعت الشركة من قوتها وفعلت الكثير في المجال غير الاقتصادي فهل يقع خطر الإقطاع الصناعي؟ لقد تصدى درَكَر ـ في كتابه مستقبل الرجل الصناعي The Future of Industrial Man وكذلك على امتداد مسيرته المهنية ـ بضَراوة للموازنة بين احتياجات أداء الشركة الاقتصادي ومتطلبات المجتمع معترفاً أن بلوغ أي منهما نهايته القصوى يمكن أن يؤثر في وقت من الأوقات على قابلية الشركة ذات الاستقلال الذاتي والمجتمع الحر على البقاء.

لم يكن درَكَر متفائلاً حيال الملاءمة بين معضلة اهتمامات الشركة الذاتية وبين احتياجات الرفاه العام وذلك في ظل موقفه من أن القوة الإدارية كانت في الأساس لا شرعية. وبعد عدة سنوات عدَّل موقفه المتطرف هذا بكتابيه المجتمع الجديد The New Society ومفهوم الشركة Concept of the Corporation من خلال إعلانه بأن الشركة لم تكن غير شرعية تماماً ولا شرعية بشكل كامل بل موجودة في منطقة فلسفية من أفق اللاشرعية. الأساس المنطقي لهذا الموقف الجديد هو أن الشركة إذا لم تفلح في مواضيعها فلن تفلح في مصالحها الخاصة.

يصعب على المرء أن يقدِّر ما إذا كانت فرضية درَكَر عن عدم شرعية

الشركة تمثل تراجعاً فكرياً أو انعكاساً لارتباك في تفسير تبرير قوة الشركة. لقد تصدى دَرَكَر لهذه المشكلة في عقود السنين التالية عبر مؤلفاته الرئيسية، وسبَرَ أغوار الفروق الطفيفة الذكية للقوة والمسؤولية الإدارية وتعقيداتهما الملتوية. وفي ثمانينيات القرن العشرين أورد حججاً على أن العمليات العدوانية التي سادت تلك السنوات ـ من امتلاكٍ للشركات بشراء جميع أسهمها وقيام شركات بشراء أسهمها المطروحة للبيع بهدف رفع قيمتها ـ فضَحَت فشل الشركات في حل مسألة شرعية الرأسمالية الإدارية، وبيَّن مرة أخرى أن الشركات المالية السليمة ذاتها والتي بدَت تُدار بكفاءة وقعت ضحية لِغُزاةٍ عدوانيين، وانكشفت أمام منافسيها لأن عناصر تكوينها الموجودة (من يد عاملة وأصحاب أسهم ومورِّدين وأعضاء مجتمعها وغيرهم) لم يقفوا إلى جانبها في أزمة وضع اليد عليها بالطريقة المذكورة.

منزلة العامل وَوظيفته

تناول الموضوع الثالث الرئيس في كتاب مستقبل الرجل الصناعي The Future of Industrial Man مشكلة موازنة احتياجات الشركة مع التطلعات الإنسانية في تحويل المجتمع الصناعي إلى مجتمع حر. «إن الحقيقة المركزية في الأزمة الاجتماعية في وقتنا هي أن المعمل الصناعي أصبح الوحدة الاجتماعية الأساس، ولكنه لم يصبح بعد مؤسسة اجتماعية»[20]. الرسالة التي تعبر عنها هذه المقولة هي أن المجتمع كان يعاني اضطراباً نفسياً لأن الثقة المتبادلة ومجتمع المصالح لم يُخلَقا بين الشركة وبين العاملين فيها وذلك برغم المنجزات المادية للحركة الصناعية.

ينبغي على المدراء أن يتحملوا المسؤولية تجاه منزلة العامل وَوظيفته وذلك من أجل تفادي هذا الاضطراب الروحي وتغريب العامل، فطريق

20. دَرَكَر، الرجل الصناعي، ص 279.

العامل نحو المواطَنة الصناعية هو إدراكه لمكانته وَوظيفته. حذَّر درَكَر من أنه في حال عدم مشاركة العامل الحقيقية التركيبية في حياة منشأة الأعمال التنظيمية «فلن يكون ثمَّة مجتمع بل مجرد كتلة من الذرات الاجتماعية تدور في الفلك بلا هدف أو غاية»[21]. تسبَّب غياب المنزلة والوظيفة المعترف بهما للعامل في خلق حالة من عدم التعقل وعدم التكهّن بمُجريات الشؤون الاجتماعية.

رأى درَكَر في التوفيق بين المتطلبات السياسية لأية حكومة وبين احتياجات أهل الحكم إحدى ورطات النظرية السياسية الغربية وتحدياتها، وتركز نضاله الثابت على وجوب تصدي الشركة لحقيقة أن عليها تقديم أحد أشكال المواطَنة إلى أعضائها. انتقد درَكَر ـ في دراسته لهذا الافتراض ـ المجتمع الأكاديمي بسبب قصوره الفكري الذي أهمل ـ في خضمّ تركيزه على الأداء الاقتصادي فقط ـ العوامل المؤسساتية من أهداف وتماسك وتلاحم والتي يجب أن تشكل لُحمَة الحياة الصناعية، «فالعامل الذي يعمل في صناعة حديثة غزيرة الإنتاج لايتمتع بمنزلة اجتماعية وَوظيفة، وتم تجاوزه من قبل الكتّاب الحديثين الذين تعلموا أن الأشياء المعوَّل عليها في الحياة الاجتماعية هي الدخل والثراء الاقتصادي فقط»[22].

في سياق تأكيد درَكَر مع ذلك على وَهْميّة البحث عن شرعية الشركة المطلقة، ساق الحجج على ضرورة تسوية النزاعات والتناقضات بين حاجات الجماعة ومصالح الفرد، وأعلن أن «منزلة الفرد الاجتماعية وَوظيفته هما قضية المساواة في العلاقة بين الجماعة والفرد العضو فيها، وهي تمثل تلاحمه مع الجماعة وتلاحمها معه، وتعبر عن هدف الفرد ضمن إطار المجتمع وهدف المجتمع ضمن إطار الفرد، وهي بذلك ترسخ تفهم ومنطقية

21. درَكَر، الرجل الصناعي، ص 25.
22. درَكَر، الرجل الصناعي، ص 106.

الوجود الفردي من وجهة نظر الجماعة ووجود الجماعة من وجهة نظر الفرد»[23].

إن الفشل في توفيق أهداف الشركة مع حاجات الفرد يؤدي إلى تغريبه وإلى انهيار النظام الاجتماعي، ويشكّل وصفة لفقدان ولاء العامل للمنشأة وإضعاف التلاحم الروحي في المجتمع. شجع درَكَر المدراء من خلال فصل نقاشه عن لغة علم الاجتماع الأكاديمية على استخدام قوة شركاتهم في تحمل مسؤولية تحسين احترام وكيان العاملين في المجتمع وجعل الوظائف أكثر مردوداً ومعنى.

بيَّن درَكَر أن العمل في ظل الأوضاع الصناعية الحالية يطغى على العامل لأن خط التجميع فصل العامل بشكل لا رجعة فيه عن أداة الإنتاج وحوَّله إلى أداة هندسية لا تنسجم مع ما حوْلها. «العامل هو الشيء الذي أصبح آلياً وميكانيكياً»[24] نتيجة لخط التجميع، كما قال درَكَر، فقد ظهر العامل المعاصر بعد إبعاده عن أي إحساس بالممارسة الشخصية في المنتَج وتجريده من أي اعتبار شخصي على صورة ديكنزية قاتمة: «إنه ليس آدميّاً في المجتمع بل جزء ثانوي في آلة فعالة غير بشرية يُستبدل بِحُرِّية»[25]. لم يكن درَكَر متفائلاً في ظل تقديره الكئيب للعلاقات الصناعية في العالم الرأسمالي بأي حل فوري للمشكلة المستعصية في الوصول إلى منزلةٍ وَوظيفةٍ للعاملين، إلا أنه استطلع استجابتين رئيستين للرأسمالية في التصدي للبطالة المزمنة: النمطية وإقامة الاتحادات العمالية، وذلك في اعتباره أن الأمان في الوظيفة عامل ضروري لمواجهة التحدي المطروح من قبل المكانة والوظيفة.

23. درَكَر، الرجل الصناعي، ص 26 ـ 27.
24. درَكَر، الرجل الصناعي، ص 102.
25. درَكَر، الرجل الصناعي، ص 112.

الطريقة الأبوية

يرى درَكَر أن الطريقة الأبوية وإقامة الاتحادات العمالية ـ باعتبارهما من وسائل صياغة بيئة مؤسساتية تتوافق مع احتياجات الشركة للبقاء وَتوقعات العاملين ـ كانتا أفضل بقليل من المهدئات التي سكَّنت من أعراض الأمراض الصناعية ولكنها لم تفلح في علاجها.

اعتبر درَكَر الطريقة الأبوية جهداً واعياً وجديراً بالثناء يبذله مدراء الأفراد من ذوي النوايا الحسنة للتخفيف من الحَيف الكامن في النظام الصناعي، ولا سيَّما مشكلة البطالة. وعلى الرغم من أنه اعتبر أمان الوظيفة أمراً مَقضياً من أجل الانسجام الصناعي في المجتمع الحر، إلا أن هذا الأمان وحده فشل على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي في الوفاء بمعايير تأمين المنزلة وَالوظيفة، فالقناعة الاقتصادية وأمان الوظيفة كانا عاملين لصحة العاملين ورخائهم أكثر منهما لعلاج ذلك.

يقول درَكَر وَهو يتوقع دراسات نفسية في فترة ما بعد الحرب للعلاقة بين الرضى الوظيفي والمكافآت المالية: «يمكن تشبيه القناعات الاقتصادية بالفيتامينات؛ إذ يؤدي غيابها إلى أمراض سوء التغذية الخطيرة ولكنها وحدها لا تعطي حريرات»[26]. هناك صعوبة أخرى في صيانة أمان الوظيفة هي تبخر نوايا المستخدَم الحسنة في ظل الشك بدورة العمل المترافقة بركود متقطع. وبالاختصار فإن البديهية النظرية للحكومة الشرعية هي أن تحكم لمصلحة رعاياها، ولكن هذا المثل لا ينطبق على منشآت الأعمال حيث تضَع الإدارة مصالح الشركة فوق مصالح العمال في الأوقات العصيبة.

خلُص درَكَر إلى أن أمان الوظيفة المضمون حمل ثمناً غير مقبول للقضاء على البطالة لأنه فشل في فتح الطريق نحو مواطَنة صناعية في مجتمع

26. درَكَر، الرجل الصناعي، ص 117.

حر، فخلق في نهاية المطاف بيئة من الاتكاليَّة عومل فيه العامل كالطفل، وأوجد بيئة من التلاعب بالعامل بدلاً من أن يكون له دور فيها، وضمِن في نهاية المطاف حكم الطغاة المحْـِن. وأخيراً اعتبر درَكَر أن الطريقة الأبوية اعتراف بالإفلاس بما فيها من تأكيد على أن الراتب بمثابة ترياق. شجَّع المبدأ الأبوي فكرة أن العمل بطبيعته غير مقبول وأنه في جوهره بلا هدف، وهذا تجاهلٌ لمنظور المكانة الإيجابية ولعلاقة الوظيفة كأساس للمواطَنَة الصناعية.

إنشاء الاتحادات العمالية

المثاليون والمفكرون والتحرّريون ومنظمو المصانع والمؤيدون الرئيسيون لحركات الاتحادات العمالية رأوا أن ثلاثينيات القرن العشرين محفزاً رئيساً لاغِنى عنه في تحقيق مكانة العمال وَوظائفهم، غير أن إنشاء الاتحادات العمالية برأي درَكَر «أكبر الأوهام في زمننا، ومن المؤكد أن نهايته إلى مجتمع طاغٍ وليس حر»[27].

اتفق درَكَر من حيث المبدأ مع كثير من النوايا الطيبة لإنشاء الاتحادات ولكنه وجد بعد تحليل أعمق تبايناً عميقاً بين أهدافها الدستورية وممارساتها العملياتية، فهي ـ كقوة مؤسساتية تعدُل قوة الإدارة غير الشرعية ـ امتلكت ميزة سريعة الزوال في المجتمع الصناعي المعاصر، وقصَّرت في ذات الوقت في تقديم مواطَنة صناعية حقيقية للعاملين. كان من بين أسباب عدم صلاح إنشاء الاتحادات من الناحية التركيبية سرابُ ديموقراطيتها وصفاتها السلبية ونزعاتها البيروقراطية.

سراب الديموقراطية. أضعفت واجهة ديموقراطية الإتحاد إدعاءه بالديموقراطية. يرى درَكَر أن «الفرد من أعضاء الإتحاد يشبه المساهم الفرد، فلا هو راغب بممارسة حقوقه الفردية ولا عارف بكيفية ممارستها ولا

27. درَكَر، الرجل الصناعي، ص 118.

بالهدف من ورائها»[28]. لقد أحال عضو الإتحاد المسؤولية في الواقع إلى رئيس الإتحاد. عند المقارنة بين عضو الإتحاد وصاحب الأسهم وجد درَكَر أن الأول في موقف أكثر سوءاً لأنه بحاجة إلى عامل الحركة: «يمكن لصاحب الأسهم دائماً أن يبيع أسهمه، أما عضو الإتحاد فيجب أن يبقى عضواً مخافة أن يفقد رزقه»[29].

الصفات السلبية. يصف درَكَر الإتحاد بأنه «الرقم السالب لرقم الشركة الموجب»[30]، ذلك أن الاتحاد بالضرورة وبحكم طبيعته الخاصة معاكس لمصالح زبائن الشركة الآخرين وغير مبال بهم، ومصلحته الخاصة الضيقة «بالمزيد المزيد» (من أجور أعلى وساعات عمل أقل وزيادة في المزايا) ترسِّخ الموقف اللاعقلاني من الربحِيّة والإبداع. بيّن درَكَر في تحليله ملامح الإتحاد المعدِّلة سلباً وإيجاباً بوصفه مؤسسة فقال: «إن الإتحاد العمالي مفيد ومرغوب به اليوم لأنه يعْدِل بعضاً من أوْضح أمراض جسمنا الاجتماعي، فهو منظمة مضادة وجسم مضاد للسموم الاجتماعية، ولكنه ليس مؤسسة بنّاءة ولم يُصمَّم ليكون كذلك»[31].

النزعات البيروقراطية. اتخذ درَكَر موقفاً هو أن قدَر قيادة الإتحاد هو لعب دور المعارضة الموالية دون أية مظاهر للَعِب دوْر الإدارة، وتنبأ باختفاء أهدافه المثالية الأصلية في رفاهية العامل مع تزايد قوته ونموِّه. ولسوف ينفرط عقد قيادة الإتحاد ـ على شاكلة إدارة الشركة ـ إلى بيروقراطية لاشرعية تهتم بمصالحها الذاتية وبقوتها الخاصة أكثر من حاجة وتطلعات جماهيرها: «حالما يقوى ساعد الإتحاد أو الشركة ويترسخ بنيانها تصبح الإدارة بالضرورة

28. درَكَر، الرجل الصناعي، ص 120.
29. درَكَر، الرجل الصناعي، ص 121.
30. درَكَر، الرجل الصناعي، ص 122.
31. درَكَر، الرجل الصناعي، ص 119.

مستديمة لذاتها عتيقٌ طرازُها»[32]. ولو تسنى لقيادة الإتحاد في الحقيقة أن تأخذ زمام الرقابة على المنشأة لبقيت تمارس قوة لاشرعية دونما تغيير حقيقي في بنية سلطتها. وبدلاً من أن تصبح إدارة الشركة الجديدة أداة لمواطنة صناعية فاعلة فإنها فقط تحَمِّل العمال عبء السادة الجدد. «الحكام يتغيرون أما قواعد الحكم فلا تتغير»[33].

أعلن درَكَر، أثناء جداله بأن تأثيري النظام الأبوي والإتحادات العمالية متعادلان، أن تحسين مكانة العامل وَوظيفته كانا يتمتعان بمزيد من الاستقلالية الذاتية ضمن المنشأة: «يجب أن تتحول المنشأة إلى مجتمع اجتماعي فاعل يحكم نفسه»[34]، ولم يوحِ اقتراحه بهذا التحوّل المُتكلَّف من العلاقات المعارِضة إلى الأكثر تعاوناً بأيِ إضعاف لقوى الإدارة الاستراتيجية في صنع القرارات ولكنه دعى إلى مزيد من مشاركة العاملين في الشؤون الاجتماعية وظروف العمل الإجرائية ضمن المصنع.

افترض درَكَر أن احترام العمال لأنفسهم وتقديرهم لها سوف يزيد في حال إعطائهم سلطة على قواعد العمل وظروف السلامة وبرمجة الإجازات والأمور الأخرى التي لها تأثير مباشر على تحسين مناخ العمل العام، وتأمَّل بشكل مثالي أن يؤدي زرع بذور المواطَنة الصناعية في مجتمع المعمل إلى نتائج بين العمال من شعور أشد ثباتاً بالانتساب إلى الجماعة، وَروح معنوية متحسنة، وَقناعة أفضل بالوظيفة، وَمزيد من التفهم لأهداف الشركة، وَفرصة للعمال المبرّزين للالتحاق بهيئة الإدارة. والخلاصة أن درَكَر كان يقترح شكلاً من فيديرالية الشركة يقوم على واحدة من وثائقه المفضلة ـ دستور الولايات المتحدة ـ بحيث تُناط بالعمال جميع السلطات ذات الأهمية البالغة وغير

32. درَكَر، الرجل الصناعي، ص 121 ـ 122.
33. درَكَر، الرجل الصناعي، ص 123.
34. درَكَر، الرجل الصناعي، ص 295.

المحصورة بالإدارة على وجه التحديد. لم يكن درَكَر واهماً في أن مجتمع المعمل الديموقراطي سيقدِّم أجوبة شافية عن نقص السلطات لدى العمال وتغريبهم، ولكنه شعر أن ذلك أسمى من البدائل المتمثلة بنظام الإتحادات العمالية والنظام الأبوي.

تضمنت مؤلفات درَكَر في السنوات التالية تلميحات عديدة إلى الحاجة إلى المواطَنة الصناعية، ولكن المفهوم لم يحظَ بقبول حار من المدراء لأنهم خافوا بشكل كبير أن يمثل مسعىً لاغتصاب سلطتهم. لم تنجح قيادة الإتحاد ـ التي كان تركيزها منصبّاً على توسيع القوة الشخصية مع تركيز إضافي على شؤون الحياة المعاشية اليومية ـ في تقديم أي شيء سوى المصادقة الرمزية على مقترحات درَكَر حول مجتمع المعمل.

أصبح موضوع الإنتساب إلى الشركة اليوم أقل أهمية ـ بالرغم من التبثير بقيمة المواطَنة الصناعية لدى العمال طوال خمسة عقود ـ لأن تكنولوجيا ثورة المعلومات عكست اتجاه بنية القوى العاملة من التأكيد على العمال ذوي الياقات الزرقاء إلى التأكيد على عمال المعارف. لاحظ درَكَر أن المكانة والوظيفة قد أصبحتا أقل شأناً لدى عمال المعارف لأنهم يمتلكون اليوم وسائل الإنتاج بفضل مهاراتهم ومواهبهم التي لامثيل لها. إن إعادة توضيع علاقة القوة يعني أن اعتماد الإدارة على عمال المعارف أصبح أكثر من اعتمادهم عليها، وبالتالي فليس أمام الإدارة من خيار في عالم تعادلت فيه المعرفة والسلطة إلا أن تتنافس على توظيف خدماتهم، وتستجلب ولاءهم، وتضع التحديات أمام تطورهم الفكري، وتوفر الأدوات اللازمة لأدائهم، وتفسح لهم المجال من أجل المشاركة في عملية صنع القرارات الاستراتيجية.

لم يكن درَكَر أول من طرح مسألة أهمية الاتحاد العمالي كوسيلة تركيبية لتوفير المكانة والوظيفة للعمال ذوي الياقات الزرقاء فحسب، بل كان

أيضاً أول من أدرك اختفاء مهارات العمال اليدويين والميكانيكيين وبراعاتهم مع ظهور مفاهيم عمال المعارف وأفكارهم. ولكن الهبوط المتزايد لعدد العمال اليدويين في الصناعة لم يمنع الحاجة إلى مكانة العمال وَوظائفهم بصورة تامة. لقد رأى دَرَكَر تحوّل هذه الحاجة إلى عمال الخدمات الأقل تعليماً، واستمر في نفس الوقت بترسيخ موقفه الثابت حول عدم وجود وظائف ومواطنين من الدرجة الثانية، وأن لكل وظيفة كيانها واحترامها بصرف النظر عن مدى وَضاعتها. تحولت مشكلة المكانة والوظيفة من قطاع العمل اليدوي إلى قطاع الخدمات، ولكن حلّها ظل بعيد المنال كما كان على الدوام.

الخاتمة

إن كتابَي نهاية الرجل الاقتصادي The End of Economic Man وَمستقبل الرجل الصناعي The Future of Industrial Man هما أكثر من مجرد تُحْفتين لفترة معينة، فهما يكشفان عن مصادر في أصل تخصص الإدارة الحديث، وطبعاتهما التي صدرت مؤخراً عن دار ترانسأكشنال Transactional للطبع في جامعة روتغرز Rutgers تبرهن على ديمومتهما وانتشارهما وأهميتهما الراهنة. وعلى الرغم من أنهما أول كتابين من كتب دَرَكَر الرئيسية وَلا يُصنفان بشكل عام ضمن أدب الإدارة، إلا أنهما لعبا دوراً مهماً في مسيرته المهنية لسببين أساسيين: أولهما أنهما شكلا أساساً لعدد من الرؤى والأفكار التي أعطت الهيكل الفكري الإداري، وثانيهما أنهما قدَّما إطاراً للتحليل المتعلق بالمفاهيم وللمنهجية التي تم من خلالهما بناء عدد من المواضيع التي تضمنتها مؤلفاته التي جاءت بعد ذلك.

كان جاك بارزُن Jacques Barzun المؤرخ الثقافي اللامع في جامعة كولومبيا Columbia في مراجعته لكتاب مستقبل الرجل الصناعي The Future of Industrial Man واحداً من أوائل الذين أدركوا قدرة دَرَكَر على الربط بين

المواهب التحليلية وبين المواهب المتعلقة بالمفاهيم، وتبيَّنوا أهميته المستقبلية من خلال استشراق عظيم للغيب: «الحقيقة أن التعبير عن الفكرة الوحيدة البسيطة الموجودة يتم في بعض الكتب من خلال عنوانها، ولكن هذا التبسيط يبعث على الأسى في أعمال السيد درَكَر، فهذا كتاب اشتمل على حوالي ثلاثمائة صفحة تم التخطيط لها بشكل كامل وكُتِبَت بشفافية كبيرة حتى تُقرَأ بسهولة ويسْر، ولكن صياغة مادتها لم تكن لتتناسب مع العنوان، ففي كل صفحة ثمرة علم غزير وتأمّل طويل، ويجب دراستها والتفكّر بها وتحليلها كلمة كلمة بعناية يوليها أدباؤنا لمؤلِّفين طواهم الموت قبل آلاف السنين»[35].

علَّق ألان كانترو Alan Kantraw من جامعة هارفرد Harvard بأنه ليس لأول كتابين من كتب درَكَر علاقة «بكيفية العمل» بل يقدمان «حالة عملية حول كيفية التفكير»[36]. ولهذا التأكيد على تقنيات تكميلية في إدارة الأعمال بُعد فكري جديد يأتي من تحويل المفاهيم من النظرية السياسية إلى مفاهيم في الإدارة تسود أيضاً في أوائل مؤلفات درَكَر، بحيث تتكشَّف عنها الرؤى التالية:

- أصبحت الشركة الكبيرة أكثر المؤسسات تمثيلاً في المجتمع الصناعي الحديث، وأصبحت هيئتها الإدارية نخبة جديدة للقيادة.
- يجب أن يؤخذ الأداء الاقتصادي والمسؤولية الاجتماعية في الاعتبار عند وضع هدف العمل.
- هناك تحدٍّ أمام الإدارة لتضييق الفجوة بين مثاليات قيم المجتمع

35. ج. بارزون، «رؤية للرجال الأحرار»، الجمهورية الجديدة (26 تشرين الأول 1942)، ص 551.

36. أ. م. كانترو، «لماذا نقرأ لِبيتر درَكَر؟» هارفرد بيزنيس ريفيو (كانون الثاني ـ شباط 1980)، ص 79.

الأخلاقية وبين الأنشطة الاقتصادية التي لاتقع حقائقها ضمن القواعد الأخلاقية.

- تبرير شرعية الشركة هو أمر على غاية من الأهمية لأن المؤسسات اللاشرعية هيَ تلك التي لاتستطيع أن تبرر قوتها وتعجز عن البقاء فترة طويلة في مجتمع حر.
- هناك حدود لقدرة الفكر في مراقبة الأنشطة الإنسانية، وإن فكرة تمكننا من الوصول إلى الكمال الإنساني والتنظيمي هي وهْم.
- إنسجام وفعالية منشأة العمل تتطلبان توفير المواطَنة الصناعية للعاملين.
- من الخطأ في مفهوم الرجل الاقتصادي أن تكون المكافأة المالية هي المهمة وأن تكون اليد العاملة مجرد سلعة مادية أخرى، وإن اقتراح الرجل أحادي البعد يدمر شبكة الثقة المتبادلة والعلاقات الإنسانية الصحيحة في المجتمع الرأسمالي.
- وضع حدود للتعليل العقلي غير القائم على التفكير والعيوب المتأصلة في التصاميم البنيوية للأمور المطلقة التي وضعها الإنسان هما درسين إداريين يمكن أن نتعلمهما من دراسة النظام الاستبدادي النازي والسوفييتي.
- من الخطأ أن ننظر إلى الشركة على أنها حصراً مؤسسة اقتصادية، فهي مجتمع اجتماعي وسياسي صغير أيضاً.
- نظام منشأة الأعمال فوق البدائل التنظيمية الأخرى، ومع ذلك فهو يواجه معضلة التوفيق بين الأداء الاقتصادي الناجح والمساءلة المجتمعية.
- الإتحاد العمالي قوة معدِّلة ضرورية تجاه قوة الإدارة في الظروف الحالية، ولكن ميزاتها السلبية والمعاكسة وقيادتها البيروقراطية غير المسؤولة تقف أمام شرعيتها.

obeikandl.com

■ توجد علاقة لاتنفصم عراها بين أدوات التكنولوجيا وَطبيعة وَتصميم وَروابط العمل.

إن المواضيع والأمور التي تنساب من هذه الرؤى والأفكار تؤخذ على محمل التصديق كجزء من التفكير المتعلق بمفاهيم عملية الإدارة وتعليمها، ولَعلَّها لم تلفت نظر أحد أو أن أحداً لم يتطرق إليها من قبل أن يتناولها درَكَر بصورة إبداعية. من السهل على الساخرين أن يقولوا إن ملاحظات درَكَر واضحة، ولكنه هو الذي جعلها واضحة، «فكم أَلِفَ الناس تعبيره عن رؤيته للمجتمع الصناعي الحديث المؤلف من مؤسسات كبيرة الحجم، وكم يبدو واضحاً اليوم أن تكون منشأة العمل ممثلةً لهذا المجتمع، وكم هو أمر لاغبار عليه أن يتم اليوم تطبيق نفس أنماط التحليل المناسبة لكل مؤسسة اجتماعية أو سياسية على مؤسسة الأعمال»[37] على حد قول كانترو Kantrow.

تطرق السِّفران الأولان من أسفار درَكَر إلى مواضيع تنظيمية كان لها أن تلعب دوراً هاماً في صياغة فلسفته المستقبلية في الإدارة: (1) التفاعل المتبادل بين الاستمرارية والتغيير و(2) المفاهيم المنهجية في نظرية النظم وَعلم البيئة الاجتماعي.

الإستمرارية والتغيير

إن النظريتين الرئيستين اللتين تصفان التغيير ـ النمط الاقتصادي الذي وضعه عالم الاقتصاد ونموذج توازن القوى الذي وضعه عالم السياسة ـ لم تفلحا برأي درَكَر في مواجهة اختبار الحقيقة الديناميكية، حيث رأى في تحليله أنهما نظامين مغلقين مؤيدين للتوازن الساكن وللأمر الواقع. وبما أن التغيير الكبير شوهد من نقطة الفرصة المواتية للمصائب الطبيعية فإن التخصصات بالعلوم الاقتصادية والسياسية كانت تقوم على الصيغ الميكانيكية

37. كانترو، «لماذا نقرأ لبيتر درَكَر؟»، ص 76.

الديكارتية التي تفسح شيئاً من المجال أمام الاختيار البشري والتفاعل الديناميكي المتبادل بين المؤسسات، وكذلك على التعقيدات الخارجية.

فسَّر درَكَر الاستمرارية والتغيير من منظور عضوي تاريخي، وقسَّم العملية إلى ثلاثة مراحل متداخلة؛ «ماذا» وَ «لماذا» وَ «ثم ماذا». في بحثه عن الأنماط في كل مرحلة، حاول أن يفهم صيغة ماذا من تحليله للوقائع الحقيقية، وربَط بين حقائق الماضي والحاضر من أجل أن يفهم لماذا مع النظر إلى تعريف اللاإستمرارية أو الوقائع المتفرّدة التي قطعت أنماط الاستمرار الخطية، وفسَّر الماضي القريب من خلال دراسته لـ: ماذا ولـ: لماذا حتى يفهم ثم ماذا مبْرِزاً الآمال والمخاوف والتهديدات والفرص والمشاكل الاجتماعية والورطات التي تؤثر على المجتمع.

أكَّد درَكَر على أن المؤسسة التي حُرِمت من الشعور بالإستمرارية تصبح متواجدة في منطقة شَفقيّة سيريالية، تماماً كالفرد الذي ضلَّ بعد حرمانه من ذاكرته. وبالاختصار فإن إدراك الاتصالات المتبادلة بين حلقات الوصل الرئيسية في التوقعات الإنسانية وبين كوابح الإستجابات الإنسانية أمر ضروري. يؤكد مفهوم درَكَر للإستمرارية والتغيير أن للماضي مُتطلّباته وللحاضر أهميته وللمستقبل فرصه الكامنة، وقد كان مقتنعاً بأن تناوله للموضوع بعقل متفتح يتميز عن النظريات الحالية لأنه يركّز على عدم الموازنة الحركية أكثر منه على التفسير الراكد للمجتمع المغلق.

نظرية النظم وعلم البيئة الاجتماعية

رفض درَكَر أيضاً في تناوله لتفهّم الحقيقة واكتشاف الأنماط الهادفة أن يتناول المعرفة عبر طريقة البُعد الواحد والتي خشي أن تضطره إلى تخصص ليُن العريكة، وعليه فقد أغلق الباب أمام معرفة تمحو أميّته في جميع العلوم الاجتماعية.

عكست أعمال درَكَر الأولى هذا التناول متعدد التخصصات، وهذا ما

يفسّر المناداة به في أوقات مختلفة كعالم سياسي وفيلسوف وعالم نفس ومؤرخ واقتصادي وعالم اجتماع. كتب المعلق الإعلامي والصحفي آدم سميث Adam Smith مؤخراً بأن رفْض درَكَر أن يصبح عالم اقتصاد محترف له جانبه السلبي لأنه حال دون أية فرصة لمنحِه جائزة نوبل[38]. أما في الجانب الإيجابي فإن ميزة تناوله مواضيع متعددة التخصصات في كتاباته الأولى كشفت النقاب عن قدرته على استخدام أداتين تشخيصيتين هما نظرية النظم وعلم البيئة الاجتماعية، وهاتان الأداتان منحتاه سُمواً فكرياً أعلى للنظر إلى الحقيقة وتغطيتها في رؤى متميزة. ولم تطلق هذه التسمية على مفاهيم نظرية النظم وعلم البيئة الاجتماعي إلا من قِبَل درَكَر في السنوات الأخيرة، غير أن من الواضح أن زرع بذور هذه التسمية قد تم في أعماله الأولى.

صاغت نظرية النظم وعلم البيئة الاجتماعي جهود درَكَر لاستنباط ملاحظات معقولة حول الظروف المعقدة المحيطة به، فكان التركيز المؤسساتي على سبيل المثال في كتاب نهاية الرجل الاقتصادي The End of Economic Man على الدولة، إلا أنه حوَّل تركيزه على شركة الأعمال والمؤسسات التي لاتسعى للربح وذلك مع تزايد ظهور اهتمامه بالإدارة. ليس هناك في نظر درَكَر تخصصاً يعلو عليه، وكانت جميع المعارف كامنة لديه، وذلك خلافاً لغيره من الأكاديميين الذين حبسوا أنفسهم في تخصصاتهم فلم يرغبوا بالمخاطرة في تناول مجالات ومعارف تخرج عنها.

لم يوفِّر تبني درَكَر لمنهجيات نظرية النظم وعلم البيئة الاجتماعي إطاراً مرجعياً لتحليلاته فحسب، بل جعله فريداً أيضاً في مجال نظرية الإدارة الذي لم يطرقه أحد قبله. وسواء أدرك ذلك أم لم يدركه فإن تناوله لهذا الموضوع شكَّل إبداعاً رئيسياً وابتعاداً مفاجئاً من النظر إلى الإدارة بصورة تقليدية وذلك من خلال عدسات المحاسبة أو التسويق أو هندسة المؤسسات أو علم النفس

38. أ. سميث، «شكل الأشياء القادمة،» نيويورك تايمز بوك ريفيو (11 نيسان 1993)، ص 8.

الصناعي أو العلاقات العامة أو المالية أو غيرها من المجالات التخصصية.

وبما أن عبارَتي نظرية النظم وَعلم البيئة الاجتماعي لم تدخلان ضمن المفاهيم المحلية ولم تحظَيا بقبول وتأييد كبيرين في أوساط إدارة الأعمال والدوائر الأكاديمية فإن من الضروري أن يتم التوسع فيهما.

نظرية النظم. ترسخت نظرية النظم نتيجة الزيادة الكبيرة التي طرأت على المعلومات في كل تخصص أكاديمي. وبما أن الأبحاث والاكتشافات قد خلقت حقائق جديدة لا يمكن التغاضي عنها وأدت إلى مزيد من التجزئة في جميع المواضيع فإن إتقان كامل التخصص أصبح بعيد المنال بشكل متزايد. كذلك فإن محاولات الربط بين تخصص معين وبقية التخصصات أدت فقط إلى زيادة الفوضى الفكرية. وحيث أن الحقائق خلَّفت الفهم وراءها وأحلَّت الفوضى محل الجهود لخلق إخصائيين فقد برزت حاجة في جميع التخصصات الأكاديمية إلى الخروج بتنظيم للمعرفة أكثر تلاحماً وتماسكاً وتداخلاً، وتأصل البحث عن مزيد من الوضوح من خلال تناول النظم في مجال علم الأحياء وانتشر بسرعة إلى بقية المجالات. كان درَكَر من بين الكثيرين الذين نذروا أنفسهم قبل الحرب العالمية الثانية لهذا التناول في مجال النظرية السياسية، أما بعد الحرب فكان رائد هذا المفهوم في نظرية الإدارة.

وبالاختصار فقد كانت نظرية النظم محاولة لتوحيد الأنماط الفكرية المتعددة في نمط موحد، والنظر إلى المؤسسات بشمولية بدل المنظور المجزأ، وإدراك الحقيقة المؤسساتية في ظروف اللاتوازن الحركي، وكل ذلك سواء كان النمط موضوع البحث قبيلة أو دولة قومية أو مدينة أو إقليماً أو عائلة أو شركة. في ظل الإقتراح المركزي في أن أي نظام (بيولوجي أو نفسي) يتمتع باستقلالية ولكن جمْع النظم يتمتع بهدف، فإن مكونات كل نظام لا تعني شيئاً إلا عند النظر إلى هذا الجمْع. يتمتع النظام في رأي علماء

النظريات بالصفات التالية: التفاعل المتبادل بين الأجزاء أو النظم الفرعية، التفاعل المتبادل بين المدخلات الخارجية ومخرجات المؤسسة، المحافظة على حالة من اللاتوازن الحركي من خلال آلية التغذية العكسية المستديمة والحاجة إلى الهدف (في حال المؤسسات الإنسانية).

تعيَّن على درَكَر في كتاباته اللاحقة أن يستمِدّ بعض الأمثلة من العلاقات المتبادلة بين الأجزاء والعموم، ومن شواهده المفضلة الفرقة السيمفونية حيث الوظائف الموسيقية هي مجرَّد وسائل لإنتاج الضجيج إلا إذا قام قائدها بالمزج بين الآلات الموسيقية في تناغم شمولي للموسيقى.

علم البيئة الاجتماعي. توجد أمور متشابهة أساسية عديدة بين نظرية النظم وعلم البيئة الاجتماعي، فكل منهما يشتمل على معالجة متعددة التخصصات ويبحث عن الصورة الكبيرة ويفضل التفاعل المتبادل العضوي على التجزية ويبحث عن أنماط احتمالات بدلاً من استجابات لقواعد متكررة وصِيغ جامدة، وكلاهما عبارة عن رؤى فكرية تختلف بشكل رئيسي في تأكيدها على الأمور الداخلية والخارجية، فنظرية النظم تركز بشكل رئيسي على الأبعاد والعمليات الداخلية للوحدة الاجتماعية موضوع البحث، أما علاقة علم البيئة الاجتماعي فتنصب بصورة رئيسية على إدراك المُراد من تأثير القوى الخارجية والنزعات التي تواجهها المؤسسات.

تم في البداية تطبيق مفهوم علم البيئة الاجتماعي من قبل درَكَر في كتابه نهاية الرجل الاقتصادي The End of Economic Man ولكنه لم يخرج بهذا التعبير إلا بعد ذلك بحوالي خمسين سنة، غير أنه لم يلاحظ أن هذه المنهجية لها صلات يمكن العودة بها إلى قدماء اليونانيين. كان هيرودوتوس Herodotus وتوسيديدِس Thucydides وأرسطو Aristotle وإيدموند بورك Edmund Burke وأليكسيس دي توكيفيّ Alexis de Tocqueville وهيبولايت تين Hippolyte Taine وَ وُولتر بيجهوت Walter Bagehot غيضاً من فيض المفكرين

اللامعين الذين ارتبطت أسماؤهم بهذا الخط من التحليل. لكن ما جلَب انتباه درَكَر إلى هؤلاء المفكرين يكمن في قدرتهم على اجتياز الحدود المصطنعة لمادة الموضوع، وإدراك العناصر المتفاعلة معاً والتي يجب أن تدرس كوِحدة، وصياغة أنماط جديدة من الأهمية، ووصْل المواضيع غير المحدودة بوقت مع الأمزجة السائدة في أزمانها. اللقب الأكاديمي الحالي الذي يتمتع به درَكَر في كلية كليرمونت Claremont للدراسات العليا هو أستاذ العلم الاجتماعي، وما كان للألقاب كبير تأثير عليه أبداً، ولكني متأكد من أنه يفضل أن يُطلق على المنصب لقب أستاذ علم البيئة الاجتماعي. ولو تقرر من قِبَل مجلس الأمناء والهيئة التعليمية طرح مثل هذا اللقب المبتدَع لكان الأول من نوعه في التاريخ الأكاديمي.

تأمّل درَكَر من خلال تطبيق عبارة علم البيئة الاجتماعي على مفكري الماضي المذكورين أن يجعلها أكثر تداولاً في الأزمنة الحديثة وذلك عن طريق طرح مبادئ عالِم البيئة العلمي على الأمور الاجتماعية. لاحظ درَكَر ـ أثناء ربط أنشطة عالِم البيئة الفكرية العلمية بأنشطة عالِم البيئة الاجتماعي ـ كيف أن عالم البيئة العلمية يحلل مادة موضوعه، ويختار من خلال بحثه عن أنماط ذات صلة كياناً طبيعياً للبحث فيه (محيطاً، مستنقعاً، صحراء، نهراً، جبلاً وهلمَّ جرّا) ثم يُدخِل التخصصات المساعِدة (علم الأحياء، علم النبات، علم الجيولوجيا، علم الحيوان، علم الطيور وغيرها) طلباً لمساهماتها الخاصة حتى يتم فهم الموضوع الأوسع. وفي نفس السبيل فإن عالم البيئة الاجتماعي يتابع تضافر المعاني ويبحث عن أشكال البيئات الاصطناعية في المؤسسات من خلال استخدام العلوم الاجتماعية (التاريخ والاقتصاد وعلم الاجتماع والفلسفة).

لاحظ درَكَر ـ في معرض تمييز الاختلاف الكمي بين عالِم البيئة الطبيعية وَعالِم البيئة الاجتماعي ـ أن «عالِم البيئة الطبيعية يعتقد، ويجب أن يعتقد، بقدسية الخلق الطبيعي، أما عالم البيئة الاجتماعي فيعتقد، ويجب أن

يعتقد، بقدسية الخلق الروحي»[39]. من المقدمات المنطقية الرئيسية عند عالِم البيئة الاجتماعي في أبحاثه أن البيئة الخارجية لا تتكيف مع المؤسسة سواء كانت دولة وطنية أو شركة، بل على المؤسسة أن تتكيف مع الظروف الخارجية المحيطة. يجب على المؤسسة خلال عملية التعديل والتجديد هذه أن تتلاءم مع الأزمة المتغيرة وأن يقع على عاتق المدير تحديد الأمور والنزعات التي تؤثر على بقاء المنشأة. طرح درَكَر ـ على سبيل التوضيح ـ في كتابيه نهاية الرجل الاقتصادي The End of Economic Man وَمستقبل الرجل الصناعي The Future of Industrial Man أن المجتمع الأوروبي تجمَّد في محاولته تعديل النظام الصناعي الجديد، فكانت النتيجة في حالة ألمانيا وإيطاليا حرباً عدوانية وفي بريطانيا وفرنسا حرباً سيئة الإعداد.

لم يكن درَكَر متوهماً في أن نظرية النظم وعلم البيئة الاجتماعي يشكلان حجر رَشيد في الفهم، بل كان على العكس من ذلك مدركاً بدقة أن فيهما ضعفاً مثل كل الأدوات، وكان من أكبر الأمور التي حدَّت منهما هي عجزهما عن رسم حدود مُبيَّنة للمعرفة عند البحث عن موضوع وكذلك مقاومة التحقق المُرْضي. علاوة على أن درَكَر قد حذَّر مراراً من أنّ الأدوات سواء كانت برمجيات حاسوب أو أدوات أخرى هي مجرَّد وسائل. إن استنباط رؤى وفهماً يتميزان بمزيد من الشمولية من أدوات نظرية النظم وعلم البيئة الاجتماعي يعتمد في التحليل النهائي على المستخدِم. وبالاختصار فإن قدرة المستخدِم على تمييز الخيوط ذات الصلة في اللُحمة الاجتماعية يعتمد على ردِّ فعله من خلال الخبرة وتطبيق مواهب التفكير. وعلى الرغم من محدودية نظرية النظم وعلم البيئة الاجتماعي فإن درَكَر شعر بأن مفاهيم نظرية النظم وعلم البيئة الاجتماعي المزدوِجة ـ التي رأت الحقيقة من خلال موشور النمط والشكل ـ كانت تسمو على التخصصات الديكارتية الحالية التي

39. ب. ف. درَكَر، الرؤية البيئية: تأملات في الحالة الأمريكية (نيو برونزويك، نيوجيرسي: ترانسأكشن 1993)، ص 457.

تخلو من تركيز شامل ذي معنى[40].

وعلى أية حال فإن مزايا نظرية النظم وعلم البيئة الاجتماعي لا تقاوم، ولم يعتبرهما دَرَكر الكلمة الأخيرة بل مجرد تفسير معاصر للحقيقة ينبغي أن يُستخدَم حتى يظهر شيء أكثر كفاية، واعتبر ـ حسب أهمية مشكلة تنظيم المعرفة ـ أن كتاب مؤسسة الجهالة Organization of ignorance تحدياً أكثر صموداً، وصنَّف تنظيم الجهالة Organizing Ignorance كعنوان ضمن لائحة كتبه المقررة والتي لم تكتَب.

40. للمزيد عن معالجة رؤى دَرَكر الخاصة بنظرية النظم وعلم البيئة الاجتماعي: انظر ب. ف. دَرَكر، معالم الغد (نيويورك: هاربركولينز، 1959)، ص 17 ـ 60، الرؤية البيئية ص 441 ـ 447.

obeikandl.com